

جريدة الجمهورية 8/9/2012

هل تبقى التحقيقات القضائية سرية بعدما تداولتها كل الألسن وكتبت عنها الأرقام منذ لحظة توقيف سماحة ولم تزل !!!

صُغق اللبنانيون لدى معرفتهم بخبر توقيف الوزير السابق ميشال سماحة بعدما ضُبط بالجرم المشهود يخطط لتفجيرات كادت لو حصلت أن تؤدي بلبنان إلى المجهول إن لم نقل بأنون الحرب الطائفية أو المذهبية .

منذ ذلك التاريخ راحت وسائل الإعلام تتناقل الخبر وتتسابق في إطار السعي لإطلاع الرأي العام اللبناني العربي والدولي على ما وصل إليها من هنا وهناك من معلومات حول صحة ما يتم التداول به من معلومات وعمّا أفضى إليه التوقيف على ذمة التحقيق ، فراحت تنسب للوزير ما قد يتهم به فعلاً ، وإن معظم ما كان يُثار في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب تبين صحته لاحقاً بعد أن نشرت صحيفة الجمهورية في 2012/8/26 هذه التحقيقات ، حيث جرى استدعاؤها للمثول أمام قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية في بيروت في اليوم التالي بتهمة نشر تحقيقات قضائية لا تزال في إطار السرية !!!

وفي حالات مماثلة أُطلعت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني الرأي العام على فيلم مصوّر (فيه الكثير من المونتاج !!!) للتحقيقات التي أجرتها مع توفيق الهندي الذي أوقف مع المئات من الشباب المعارضين للوجود السوري في لبنان في أحداث السابع من آب عام 2001 ، وكان هذا التحقيق يفترض أن يكون سرّياً لكونه بعهدة قضاء التحقيق ، ولم يعترض أحد على ما حصل لجهة عدم وجوب تسريب أو نشر معلومات قضائية لا تزال في إطار السرية .

وفي المرحلة التي تمكنت فيها مديرية المخابرات في الجيش اللبناني وشعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي من توقيف عشرات الأشخاص بتهمة التعامل مع إسرائيل سرّياً أيضاً كل هذه التحقيقات ، حتى أن بعض المواقع الإلكترونية لا سيما تلك التابعة لحزب الله نشرت كل هذه التحقيقات حتى قبل وصولها إلى المحكمة العسكرية ، وكان يلي هذا النشر تحريض على وجوب إعدام المتهمين دون انتظار إنتهاء محاكمتهم !!! عندها أيضاً لم يثر أحد مسألة نشر معلومات قضائية كانت لا تزال متمتعة بالسرية .

في قضية الوزير سماحة العالقة حالياً أمام قاضي التحقيق العسكري وبعد إطلاع فخامة رئيس الجمهورية من قبل مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ورئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي العميد وسام الحسن على خلفيات اعتقال الوزير سماحة وعلى جدية الأدلة التي تبرّر توقيفه ومن ثم محاكمته ، أعلن فخامة الرئيس للرأي العام اللبناني عن قلقه وذهوله لما كان يعد له الوزير سماحة من أعمال إرهابية وفتن طائفية ، مستنداً إلى جدية الأدلة التي من شأنها أن تبرّر هذا التوقيف ، وهذا ما أبداه أيضاً البطريرك أثناء زيارته إلى عكار .

هكذا يتبين أن هذه المعلومات خرجت من طابعها السري إلى الطابع العلني إذ ربما لم تبقى وسيلة إعلامية واحدة إلا ونشرت قولاً أو كتابةً التسريبات حول ما تمّ التحقيق به مع سماحة ، مما أخرج هذه المعلومات من طابعها السري إلى الطابع العلني . وعليه هل من داعٍ للحديث عن السرية في ظل العلنية التي رافقت هذه القضية (منذ تاريخ توقيف سماحة) كونها ومما لا شكّ فيه أنها ستشكل القضية الأبرز على الصعيد القضائي الداخلي التي من شأنها أن

تلقى الضوء على الكثير من الإغتيالات ، وعلى طبيعة العلاقة اللبنانية السورية ، حيث كان النظام في سوريا يتعامل مع الشعب اللبناني على أساس زواج متعة بدلاً من علاقة الأخوة الحقيقية على قاعدة الندية بين دولة ودولة.

وعليه هل يصح والحال هذه إثارة موضوع تسريب معلومات سرية تداولتها الألسن والأقلام منذ لحظة التوقيف ، وإذا اعتبرنا أن هذه المعلومات تتمتع بالسرية فهل يسري الإتهام على هذه الجريدة الغراء وعلى كل من سرب هذه التحقيقات بشكل أو بآخر؟؟ وفي حال سلمنا جدلاً بأن هذه المعلومات لم تعد سرية فإننا نكون قد لامسنا وقاربنا الواقع أكثر من مجرد اعتبار هذه المعلومات مسربة ، فالتسريب يحصل في أعلى المحاكم الدولية هكذا حصل في يوغوسلافيا والمحكمة الخاصة بلبنان وفي مختلف قصور العدل وفي مختلف أنواع الدعاوى التي تهم الرأي العام .

لذلك وقبل البحث عن المسؤولية يقتضي التوقف عند معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات المنشورة لم تزل تتمتع بالسرية أم لا ؟ بما لا يوضع فعل هذه الجريدة في إطار نشر معلومات قضائية سرية بل معلومات سبق أن أثبتت في الإعلام وعلى لسان كبار المسؤولين الرسميين والروحانيين والسياسيين ، مما يجعل من عامل السرية مفقوداً للقول بأن هناك من انتهك هذه السرية ، إذ أن ما نشر من تحقيقات عن سماحة علم به القاضي والداني منذ لحظة التوقيف ، فكان الأصح القول إن نشر التحقيقات جاء ليؤكد كل ما أثير عن سماحة لجهة ما قام به من أفعال دون البحث بانتهاك السرية التي باتت علنية .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد